

الموازنة التقليدية الرخوة وفرض التنمية الضائفة

م.د. صادق طعمة خلف

كلية / الادارة والاقتصاد

P: ISSN : 1813-6729

E: ISSN : 2707-1359

<http://doi.org/10.31272/JAE.44.2021.128.A1>

مقبول للنشر بتاريخ : 2021/3/22

تأريخ أستلام البحث : 2021/3/1

لاشك أن بقاء المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي على حالها في ظل غياب الاصلاح المالي والنقدي وعدم التنسيق الحقيقي بين السياسات فضلا عن ذلك ضعف الردع القانوني في مواجهة الفساد المالي والاداري ، سيكون حتمية التناقضات مستمرة لعدم تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، فالسياق التاريخي للموازنات منذ العام 2003 يرشدنا الى حقيقة حتمية التحول في الفائض الاقتصادي الفعلي الى فائض اقتصادي احتمالي يقوض عملية التنمية ويمنع الوصول الى الانفاق الحقيقي في القطاعات الانتاجية المولدة لفرص العمل والاستثمارات المدرة للدخل والربح والوظائف والتي تحقق اسهام حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي الذي يرفع الموازنة الاتحادية بالاموال اللازمة للخروج من حالة الهشاشة المالية والاقتصادية الى اقتصاد متعافى مستقر مزدهر . لذلك اصبحت الحاجة ملحة لتطوير الموازنة التقليدية الرخوة والهشة والضعيفة والمضطربة الى موازنة اهداف وبرنامج تحقق اهداف الموازنة الاتحادية في ظل هوية اقتصادية واضحة المعالم ، موازنة تنموية تحقق اهداف التنمية المستدامة في تحقيق التحول الهيكلي والاصلاح المالي وتنويع مصادر الدخل القومي من اجل اعطاء فرصة اكبر للقطاع الخاص ، اذ ان بقاء المستويات العالية من الهشاشة والصراع والفساد والاعتماد على النفط كمورد وحيد يعيق تقدم البلاد نحو الاصلاح المالي والاقتصادي .



مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 128 / حزيران / 2021
الصفحات : 336-333

الموازنة التقليدية الرخوة

يرتبط هذا المفهوم بالموازنات التقليدية الهشة بالبلدان التي يعاني نظامها السياسي والاقتصادي بالضعف في تطبيق القانون وله قدرة منخفضة في القيام بوظائفه المالية بشكل سليم ، هذه البلدان تعاني من أزمة داخلية سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية ويحاول هذا النظام ان يتخلص من هذه الهشاشة لكن هناك فواعل داخلية وخارجية تمنع ذلك ، لذلك لا يعد هذا النظام فاشل لكن يعد ضعيفا بسبب الفساد السياسي والمالي والاداري لذلك هذا النظام لايقوم بوظائفه الاساسية بشكل سليم لذلك ينعكس ذلك على الموازنة التي تكون خاضعة للادرات السياسية لا للمنطق الاقتصادي والمالي وشروط الموازنة التي تحقق الاهداف الاقتصادية والمالية وتكون سببا للتطور والتقدم وتنفيذ سياسة الدولة وخططها السنوية لتحقيق مؤشرات النمو والاستثمار والرفاهية وتحقيق فرص العمل في ظل مبدأ سياسة التشغيل لا التوظيف .

خسائر مادية ضخمة وتناقضات بلوغ التنمية المستدامة بالعراق

خسائر مالية ضخمة بسبب عدم توافر خطة قابلة للتنفيذ قصيرة او متوسطة المدى ، مما ولد ضياع وهدر كبير في فرص استغلال الموارد المالية من العام 2003 ولحد الان ، وبالرغم من الهجمات الارهابية والحرب مع داعش وسوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ارتفع عدد السكان بنسبة 31.6% للمدة من 2004-2020 ، وارتفع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 61% ، كما شهد القطاع الحيوي في الاقتصاد العراقي " القطاع النفطي " نمواً بنسبة 53.9% ، وحصلت فورة في الايرادات الحكومية لا سيما من هذا القطاع لكن لم يستغل بشكل سليم بسبب سوء الإدارة المالية لهذه الأموال وعدم وجود خطة مالية حقيقية لتنويع مصادر الدخل القومي ، فالموازنة واموالها لا تكفي في بعض السنوات لدخول القطاع العام ، اذ تشير البيانات الواردة من تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2020 لحالة العراق الى ان معدل البطالة الكلية ارتفع الى 22.6% ، وان نسبة اكثر من 40% منها لفئة الشباب .

الموازنة العامة بين الاداء التقليدي وغياب التنمية المستدامة

من خلال النظر الى الموازنات منذ العام 2004 ولغاية العام 2020 ، يلحظ الاختلال في الاقتصاد العراقي واعتماد الانفاق العام على الايرادات المتحققة من بيع النفط الخام وعدم تنويع مصادر الدخل القومي نتيجة اهمال القطاعات الانتاجية الاخرى ، لذلك في كل سنة تخرج الموازنة سياسية لا مالية واقتصادية ، موازنة غير قائمة على خطط وبرامج استثمارية تستند الى جدوى اقتصادية من خبرات اقتصادية وادارية ومالية وفنية وغيرها من التخصصات والمجالات التي تنهض بواقع الموازنة ، وعليه التصق مفهوم الهشة والرخوة بالموازنة العراقية.

واهم السمات للموازنات للمدة 2004-2020 تتلخص بما يلي :

- 1- اتخذت الحكومة بعد عام 2003 منحاً توسعياً يعتمد على زيادة النفقات العامة ، واتخذ هذا التوسع في اعداد الموظفين غير المنتج في القطاع العام الى ان وصلت انتاجية العامل في هذا القطاع بحدود 20 دقيقة ، واعتماد الموازنة الاتحادية النفط بحدو 93% وغياب التنويع في مصادر الدخل الاخرى .
- 2- انخفاض الموازنات التشغيلية وتضخم الموازنات التشغيلية في غياب بيانات دقيقة واحصاء دقيق عن اعداد الموظفين والهدر في النفقات غير الضرورية بسبب ارتفاع الايرادات النفطية في بعض السنوات .
- 3- النزعة الاستهلاكية على حساب النزعة الانتاجية وضعف البيئة الاستثمارية وحاجة البلاد الى تلبية الطلب الكلي من السلع والخدمات من خارج البلاد كلها معوقات لعدم بناء موازنة متطورة تبتعد على الهشاشة ، لاسيما ان القطاع الخاص لم يشهد الدعم المالي وايضا الدعم القانوني والتشريعي ليأخذ دوره الحقيقي في تمويل الموازنة العامة الحكومة العراقية بسبب التحديات والظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد .
- 4- احتل العراق مؤشرات متدنية في (مؤشر الشفافية ومؤشر الموازنة المفتوحة) ، ومؤشر المشاركة العامة للمجتمع ومؤشر الاشراف على الموازنة العامة مؤشر ، ومؤشر محاسبة المسؤولية .

النهوض من واقع الهشاشة بالموازنة الى واقع التطور لتحقيق التنمية المستدامة

للخروج من حالة الهشاشة بالموازنة الاتحادية وتحقيق موازنة متطورة تحقق للمجتمع تنمية يجب العمل على ما يلي :

- 1- العمل على زيادة الإيرادات العامة من خلال خصخصة شركات القطاع العام الخاسرة وغير المنتجة ، ومعالجة قيد الموازنة الهشة والمطربة الذي تمون فيه الاستثمارات المنتجة هي المربحة .
- 2- استغلال فرص التنمية الضائعة من خلال تطوير القطاع الخاص ، وتنويع مصادر الدخل القومي ، والتركيز على تنويع محفظة أصوله خلال الاستثمار في ابنائه ورأس ماله ومؤسساته .
- 3- معالجة تضخم القطاع العام في العراق من خلال استراتيجية تفعيل قطاع التشغيل لا قطاع التوظيف اي تفعيل القطاع الخاص ليكون المنتج للوظائف فمن غير المعقول بقاء انتاجية العامل في القطاع العام 20% والاستمرار في التوظيف في القطاع العام ، اذ ان تخصيص 40% منها للإنفاق العام ، أي ان ما يقارب نصف الميزانية يذهب لأجور الموظفين والذي وصل عددهم 3.260 موظف في المركز و 687 موظف في الاقليم وهي نتيجة فرضها نظام المحاصصة .
- 4- اصلاح خلل الوزن الثقيل للحكومة في الاقتصاد ، فالناتج المحلي الاجمالي للحكومة يصل الى 65% والنفقات العامة تصل الى ما يقرب من 45% من الناتج المحلي الاجمالي ، اذ ان التعزيز المالي يمثل سياسة مالية تنصرف الى تحقيق هدفين :
- 5- خفض عجز الموازنة بحيث لا يتجاوز 3% من الناتج المحلي الاجمالي وهو الحد المسموح به بحسب المعايير الدولية .
- 6- خفض تراكم المديونية بحيث لا يتجاوز عتبة ال 60% من الناتج المحلي الاجمالي وذلك لتحقيق حيز مالي يجعل من الممكن الاقتراض عند الحاجة .
- 7- تعمل الحكومة على تطوير القطاع الصناعي والزراعي من خلال تحويل بعض المشاريع الحكومية التي لا تستطيع الدولة تحقيق ارباحا في هذه المشاريع لبيعها الى القطاع الخاص الذي هو اكثر كفاءة في ادارة هذه المشاريع فالقطاع الخاص لا يسرق نفسه .
- 8- من اهم الاهداف الاستراتيجية للتحويل من الموازنة الهشة الى الموازنة المتطورة تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد هش يعتمد على النفط الى اقتصاد متنوع مستقر من خلال رفع مساهمة القطاعات الانتاجية الى اجمالي الناتج المحلي من 37% الى 57% ، وتقليص نسبة العجز في الناتج المحلي الاجمالي وتخفيض الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي ، وزيادة التنافسية والاعتماد على الابتكار والمعرفة من خلال تطوير قطاع السياحة بعد ان انضمت مناطق الاهوار الى التراث العالمي ورفع انتاجية الفرد العراقي ورفع نسبة مساهمة الخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي ، وزيادة مساهمة الصادرات غير النفطية في معدل النمو . من اهم الاستنتاجات التي تلتصق بالموازنة العام في العراق ، هي موازنة هشة رخوة ، لم تكن من اهدافها تنمية الاقتصاد ولا توفر فرص العمل لجيش من العاطلين ولا تنمية القطاعات الانتاجية وخصوصا الزراعة والصناعة ، فأى تنمية في العراق وهو يستورد اكثر من 80% من احتياجاته الاستهلاكية والاستثمارية من الخارج ، وبالتالي فان مستوى الهدر في تخصيص الموارد على الوزارات وصل في هذه الموازنة الى حد مخيف يعكس غياب التخطيط الواعي للاقتصاد العراقي وغياب الرؤية المستقبلية لواضعي الموازنة . وعليه نوصي بضرورة ان تتغلب الرؤية الاقتصادية على الرؤية السياسية وخاصة في مجال الاسراع في وضع وقرار الموازنات وتحديد ابواب الانفاق المختلفة ، والعمل على تحفيز القطاع الخاص تماشياً مع التوجهات السوقية للاقتصاد وايجاد فقرات في الموازنة من اجل دعم توجهات القطاع الخاص ، والسير في طريق اصلاحات السياسية والامنية والمؤسسية والوقوف بجدية تجاه ارتباط الاقتصاد العراقي بهذه التحديات من اجل انتاج موازنة تنموية ترسم سياسات تخدم القطاعات الانتاجية والاستثمارية في ظل تفعيل التقييم والمحاسبة الجدية لأصحاب القرار في تلك المؤسسات وتفعيل مؤشرات محاسبة المسؤولية ومؤشر فعالية الحكومة ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية وجودة صياغة السياسات وتنفيذها ومؤشر جودة السياسات العامة محليا ومؤشر رضا الناس عن السياسات العامة.

المصادر

- 1- ثامر محمود العاني ، مدير ادارة العلاقات الاقتصادية بجامعة الدول العربية ، النهوض من واقع الهشاشة ، التنويع والنمو في العراق ، جامعة بغداد 2020 .
- 2- حسين احمد السرحان ، الشفافية المالية في العراق ، المبادرة العالمية للشراكة في الموازنة ، مركز الشفافية العالمية ، 2019.
- 3- حنان عبد الخضر هاشم ، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق ، ارث الماضي وضرورات المستقبل ، بيت الحكمة ، العدد 42 ، بغداد 2017.
- 4- ستار البياتي ، دور الموازنة العامة في حل المشكلات الاقتصادية ، على موقع شبكة الاعلام العراقي ، www.alsabaah.ig،
- 5- علي محسن العلق ، محافظ البنك المركزي السابق ، اعادة النظر في بنية وعرض الموازنة العامة للدولة في اطار الاقتصاد الكلي ، موقع البنك المركزي العراق .
- 6- منشورات البنك الدولي ، البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات ، 12/5/2021 ، www.Albankaldawli.org